بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0615 بتوقيت توقيت أوروبا الشرقية (0415 بالتوقيت العالمي) 5 ديسمبر 2022

مؤشر مدراء المشتريات ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global

تراجع مستويات الإنتاج بأسرع معدل في عامين ونصف

النتائج الأساسية:

تراجع حاد في الإنتاج والطلبات الجديدة في ظل ارتفاع التضخم

ارتفاع أسعار المشتريات بأسرع معدل منذ شهر يوليو 2018

استمرار تدني مستوى الثقة التجارية

أظهرت أحدث بيانات لمؤشر مدراء المشتريات أن الشركات المصرية عانت من انكماش ملحوظ في ظروف الأعمال خلال شهر نوفمبر، حيث تأثر النشاط التجاري والطلب بسبب الضغوط التضخمية. انخفض الإنتاج بأعلى معدل منذ أول إغلاق بسبب كوفيد-19 في شهر مايو 2020، حيث أدى الانخفاض القوي في قيمة الجنيه المصري إلى ارتفاع أسعار الشراء بأقصى معدل منذ أكثر من أربع سنوات. ورغم الانخفاض السريع في الطلبات الجديدة، ارتفعت مستويات التوظيف للمرة الرابعة في خمسة أشهر، في حين تعافت ثقة الشركات بشكل طفيف بعد مستوى شهر أكتوبر القياسي المتدني.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لـ S&P Global - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - انخفاضاً من 47.7 نقطة في شهر أكتوبر إلى 45.4 نقطة في شهر نوفمبر. وكانت هذه القراءة ثاني أدنى قراءة منذ شهر يونيو 2020، لتمتد بذلك سلسلة القراءات الحالية الأدنى من 50 نقطة إلى عامين (أقل قراءة أقل من 50.0 نقطة تشير إلى انكماش).

وكان السبب الرئيسي في الركود هو الانخفاض السريع في النشاط التجاري، حيث أفادت الشركات المشاركة في الدراسة إلى أن ارتفاع التكاليف المتسارع وانخفاض الطلبات الجديدة أجبرهم على خفض الإنتاج. وكان معدل انخفاض النشاط هو الأقوى في عامين ونصف، والأكثر حدة منذ شهر يناير 2017 إذا استثنينا المرحلة الأولى من جائحة كوفيد-19.

ازداد معدل تراجع الطلبات الجديدة في شهر نوفمبر، في ظل تقارير تفيد بخفض الإنفاق من العملاء بسبب التضخم السريع وارتفاع أسعار الفائدة. وعلى غرار الإنتاج، انخفضت الأعمال الجديدة بأقصى معدل منذ شهر مايو 2020. كما انخفضت مبيعات الصادرات في ظل تباطؤ الأوضاع الاقتصادية العالمية.

كان أحد العوامل الواضحة وراء الانخفاض الأخير في الأداء التجاري هو الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، حيث تم تعويم العملة للسماح بالموافقة على اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي. وأدى ذلك فورًا إلى تسارع حاد في تضخم أسعار المشتريات وصل إلى أعلى مستوى في 52 شهراً. وجدير بالذكر أن أكثر من 42% من الشركات التي شملتها الدراسة شهدت زيادة في تكاليفها الإجمالية منذ شهر أكتوبر، أي ثلاثة أضعاف نسبة الشركات التي شهدت ارتفاعاً متزامنًا في أسعار البيع (14%). ومع ذلك، تسارع تضخم أسعار الإنتاج مقارنة بالشهر السابق، رغم أن النتائج تشير إلى بعض التردد في زيادة الأسعار في ظل استمرار انخفاض المبيعات.

مؤشر مدراء المشتريات ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

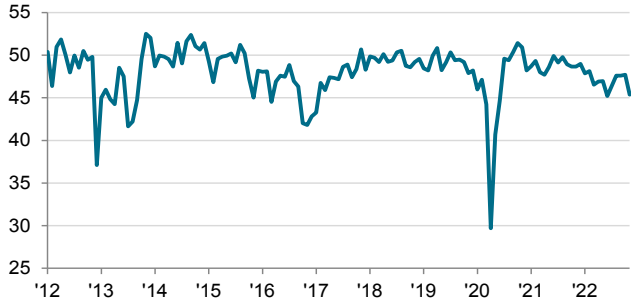

المصادر: S&P Global.

تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 22 نوفمبر 2022.

تعليق

صرَّحت شريا باتل، الباحثة الاقتصادية في S&P Global Market Intelligence، قائلة:

"واجهت الشركات المصرية انخفاضاً فوريًا في الطلب بسبب الانخفاض السريع في قيمة الجنيه منذ أواخر شهر أكتوبر، حيث أشارت نتائج مؤشر مدراء المشتريات لشهر نوفمبر إلى أسوأ انخفاض في الإنتاج والطلبات الجديدة منذ شهر مايو 2020. وباستثناء المرحلة الأولى من الإغلاق الناتج عن كوفيد-19، كان انخفاض النشاط التجاري هو الأسرع منذ بداية عام 2017.

"أدى انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي إلى زيادة ملحوظة في أسعار المواد الخام، والتي تفاقمت بالفعل بسبب قيود الاستيراد منذ أوائل عام 2022. وسجل تضخم أسعار المشتريات أعلى مستوى له في 52 شهراً، مما دفع 42% من الشركات المشمولة بالدراسة إلى الإبلاغ عن ارتفاع في إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال الشهر. وجدير بالذكر أن هذه النسبة كانت أعلى بثلاث مرات من تلك التي سجلت زيادة في أسعار البيع في شهر نوفمبر (14%)، مما يشير إلى أن معظم الشركات تحملت عبء ارتفاع التكاليف في ظل استمرار تدهور الطلب.

"جاء التراجع الأخير أيضاً في خضم زيادة طارئة في أسعار الفائدة بنسبة 2%، في ظل جهود متواصلة لخفض التضخم من أعلى مستوى له في أربع سنوات حيث سجل 16.2%. وبينما تشير الخطوة الأخيرة بخصوص سعر الصرف إلى ارتفاع آخر في التضخم في شهر نوفمبر، من المأمول أن يبدأ تباطؤ الطلب وانخفاض أسعار السلع في التخفيف من ضغوط الأسعار على المدى المتوسط إلى الطويل".

PMI™ by S&P Global

© 2022 S&P Global

أما على صعيد المشتريات، فقد دفع ارتفاع تكاليف الاستيراد وانخفاض الطلبات الجديدة الشركات إلى خفض مستويات شراء مستلزمات الإنتاج بمعدل سريع في شهر نوفمبر. وذكرت بعض الشركات أنها لجأت إلى المخزون القديم لتلبية الطلب، مما ساهم في انخفاض طفيف في إجمالي المخزون. كما تعطلت عمليات التوريد بسبب طول مواعيد التسليم.

قامت الشركات المصرية بزيادة أعداد موظفيها للمرة الرابعة في خمسة أشهر خلال شهر نوفمبر، وبأسرع معدل في أكثر من ثلاث سنوات. وعلى الرغم من ذلك، زاد حجم الطلبات المتراكمة مرة أخرى حيث أفادت التقارير أن بعض الشركات واجهت اضطرابًا جديدًا في سلاسل التوريد بسبب قيود الاستيراد. كما أفادت الشركات بزيادة طفيفة في تكاليف الأجور، مما يعكس زيادة الرواتب بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة.

بالنظر إلى المستقبل، كانت الشركات المصرية أكثر تفاؤلاً قليلاً بشأن الإنتاج المستقبلي في شهر نوفمبر، وإن كان ذلك يأتي بعد أن وصل معدل التفاؤل إلى أدنى مستوياته في شهر أكتوبر. وظلت المخاوف بشأن ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وضعف العملة وتباطؤ الاقتصاد العالمي عاملاً مُثبطًا لثقة الشركات.

مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

المصادر: S&P Global.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 447030 7967 44+
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قِبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمِعَتْ بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة و توجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء المسئولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing™ و(PMI®) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

© 2022 S&P Global